مناهج بحث المجتمع المحلي

د. صلاح قنصوه

مقدمة

تثير مسألة مناهج التعرف على المجتمع المحلي عدّة تساؤلات ينبغي أن نطرحها أولاً قبل المضي الى عرض التفاصيل التي تعد اجابات عن تلك التساؤلات.

ومن هذه التساؤلات: ما هي طبيعة المجتمع المحلي؟ وهل هناك ضرورة لتخصيص فرع علمي للمجتمع المحلي؟ وهل ثمة مناهج خاصة للتعرف على هذا المجتمع؟ ولماذا نجري بحوثاً عليه؟.

فاختيار المنهج مرهون أو مشروط بأمرين: الأول النظرية، والثاني الهدف من الدراسة.

فأما ما يتعلق بالنظرية فهو يتناول أولاً تحديد المجال النظري أو الفرع العلمي **Discipline** الذي ينتمي اليه بحث المجتمع المحلي. وثانياً وجهة النظر أو الموقف النظري الذي يتخذه الباحث. ويرتبط ذلك، بطبيعة الحال، بتعريف المجتمع المحلي.

وأما ما يتصل بالهدف من الدراسة فهو بيان ما إذا كان البحث أكاديمياً حراً، أو كان بحثاً ملتزماً بأهداف التنمية بتفاصليها واتجاهاتها المتعددة، سواء جاء سابقاً على التخطيط، أو مساوقاً للتنفيذ كنوع من المتابعة، أو لاحقاً بوصفه تقويماً لنتائجها.

ولذلك سنتحدث أولا عن طبيعة المجتمع المحلي، فهو المادة التي تنصرف مناهج البحث الى دراستها، ثم نفصّل القول في المحاذير التي ينبغى ألا تقع في شراكها مناهج البحث، ثم نميّز بين تيارين لهذه المناهج أحدهما تقليدي شائع، وثانيها غير تقليدي لم يقدّر له بعد الذيوع والانتشار.

والمقال الماثل لا يزعم أنه مستوعب شامل، بل حسبه أن يشير الى المعالم الرئيسية على تلك الساحة الفسيحة من المناهج.

1 ـ طبيعة المجتمع المحلي (التعريف):

هل المجتمع المحلي ظاهرة دائمة لا تنحل بانقضاء الهدف من قيامها؟ أم هو ظاهرة لها بدايتها ونضجها واكتمالها ومن ثم نهايتها أيضاً مع تعقد الحياة العصرية وثورة المواصلات وغلبة التصنيع والتحضر؟.

وهل هو نقطة متحركة على متصل تفصل بين طرفيه أو بُعْدَيْه نقاط عديدة تقرب أو تبعد عن كل من قطبيه، وذلك بمعنى أن النقطة الواحدة لا تظل على موقعها بل تقترب رويداً رويداً في اتجاه القطب الآخر؟ وهل يكون تحرك النقاط في اتجاه واحد يبدأ من قطب محدد سلفاً أي من القرية الى المدينة مثلاً، أو أن التحرك في اتجاه يقبل عكس مساره أي من المدينة الى القرية أو من المجتمع الشامل الى المجتمع المحلي وبالعكس؟.

هناك اجابتان مختلفتان على تلك الأسئلة. توجز الأولى في الاعتقاد بوجود ثنائيات بارزة في الحياة الاجتماعية مثلما ذهب تونيز Tonnies الى التفرقة بين «الجماينشافت» و«الجزلشافت»، و«ماين» Maine بين مجتمعات التعاقد، ومجتمعات المكانة Status، و «كولي» Cooly بين الجماعة الأولية والجماعة الثانوية، و«بيكر» Becker بين المجتمعات الدينية والمجتمعات العلمانية، وكارل بوبر Popper بين المجتمعات المغلقة والمجتمعات المفتوحة، و« دوركايم» Durkheim بين التضامن الآلي والتضامن العضوي، و« سبنسر» Spencer بين التمايز والتجانس،... الى آخر القائمة من الثنائيات المأثورة. وتضمر الدعوى بوجود هذه الثنائيات افتراضاً بموت المجتمع المحلي في المستقبل متى تطورت المجتمعات في المستقبل. أما الإجابة الأخرى فتؤكد استقلال ظاهرة المجتمع المحلي ودوامها مع تطور المجتمع الكبير. فليس المجتمع المحلي فحسب مجرد جماعة من البشر يحتلون منطقة جغرافية محددة ويلتزمون معاً بأنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية مكوِّنين معاً وحدة اجتماعية تحكم نفسها ولها انتماء وقيم مشتركة، بل هو أيضاً نوع من المشاركة في المصالح، وهو كذلك هدف يسعى الناس الى تحقيقه في المجتمعات المتقدمة التي ينقصها التماسك والهوية المشتركة. فالمهم هو تحديد بنية المجتمع المحلي ووظيفته في تشكيل الشخصية الاجتماعية والثقافية للفرد. وليست المسألة أن الانسان في الماضي كان متأثراً بالمجتمع المحلي ثم فقد هذا التأثير، بل تكمن المشكلة في التصنيف المختلف للمجتمعات المحلية. فما يزال المجتمع المحلي، كما يقول «رينيه كونيغ» R.Konig، يمثل تشكيلاً اجتماعياً وسيطاً بالغ الأهمية بين الأسرة والمنزل وبين العلاقات الاجتماعية الأكبر مثل الأمّة. وفي المجتمع المحلي تنمو وتتطور عملية التنشئة الاجتماعية بالانسان ابتداءً من الحدود الضيقة حتى العلاقات الأكبر التي يدخل الانسان عبرها للمرة الأولى الى العالم الاجتماعي في كل عمقه واتساعه[1].

والمسألة السابقة ليست مسألة خصومة أكاديمية، ولكنها مهمة في اختيار المنهج الملائم للتعرف على المجتمع المحلي. فثمة فرْق في طريقة دراسة ظواهر مستمرة باقية وأخرى في طريقها الى الزوال. والنظرية هي التي تحدّد لنا اختيار المنهج الملائم.

ومهما يكن من أمر، فما يزال المجتمع المحلي، بمعناه القديم، يشكل مساحة كبيرة من مجتمعنا العربي تلح علينا في دراستها والتعرف عليها بهدف تطويرها وتنميتها، وهذا الهدف هو الذي يحكم اختيارنا للمناهج.

2 ـ محاذير:

علينا أن نميز أولاً بين التعميات النظرية والنتائج الأمبيريقية empirical . فالهدف من استخدام أي منهج هو بلوغ التعميات التي تصلح للوصف والتفسير. فأما النظرية منها فهي الجديرة بلقب العلم، وأما الأخرى فهي مراحل موقوته لا يمكن الوقوف عندها والاطمئنان لها.

ولعل من الأسلم كثيراً ألا نحمّل استخدامنا للعيّنات Sampling العريض من الآمال لفهم أفضل للمجتمع المحلي، ذلك لأن الكثير من البحوث الأمبيريقية التي تستخدم العيّنات لبلوغ نتائج أمبريقية لا تستطيع أن تصوغ تعميات نظرية لأن العيّنة الاجتماعية، مهما يكن من الاجراءات الاحصائية التي تستخدم في تصحيحها وجعلها أكثر تمثيلاً، لا يمكن أن تجعل منها حالة ممثلة يسهل تكرار التجارب على مثيلاتها والحصول على نفس نتائجها. فالبحوث الأمبريقية، باستخدامها لما تطلق عليه عيّنات، هي في نهاية التحليل دراسة حالة مقنّعة، وبالتالي غير مستوفاة.

ومن ثم ينبغي ألا نقع في أسر النزعة البراجاتية النافدة الصبر، والقصيرة المدى، والتي تستخدم أسلوباً أمبيريقياً لا ترشده نظرية، أو فروض معلنة أو مضمرة. فهذه النزعة تخضع للمثل السائر: من اليد الى الفم. وليس في وسعها أن تفيد كثيراً في التعرف على المجتمع المحلي ووضع أساس راسخ يمكن البناء من فوقه.

وعلينا أيضاً أن نحذر أهواء النزعة الرومانسية التي تحمل طابعاً أيديولوجياً بمفهوماتها القائمة على التمني Wish-Concepts وليس على الواقع العيني المباشر.

3 ـ المناهج التقليدية:

أ ـ المنهج الانثروبولوجي

ويتصف هذا المنهج بالاتجاه التركيزي الذي يتخِذ المجتمع المحلي بأسره وحدة أساسية للدراسة، أو يتخذ نسقاً أو نظاماً معيناً موضوعاً للدراسة، على أن يوثق الصلة بينه وبين سائر الانساق والنظم في المجتمع المحلي الواحد.

فالانثروبولوجيا تدرس المجتمع المحلي ككل باعتباره وحدة متماسكة يتألف من شبكة معقدة من الجماعات والعلاقات والنظم المتفاعلة والمتساندة. فهي تهتم بدراسة البناء الاجتماعي بكل أجزائه ومكوناته لابراز التساند الوظيفي بين هذه الأجزاء والمكونات، وهذا لا يحول دون القيام بدراسات يكتفي الباحث فيها بدراسة نظام واحد فقط، ولكنه يلتزم ببيان العلاقات القائمة بين هذا النظام المعين وسائر النظم السائدة في ذلك المجتمع التي تؤلّف البناء الاجتماعي. ومثل هذه الدراسات كفيلة باتاحة صورة مركزة تفصيلية عما يحدث في مجتمع محلي محدود على أن تبين لنا الخطوط الرئيسية التي تتخذها الظاهرة المختارة للبحث في سائر أنحاء المجتمع الكبير، وبحيث تصلح أساساً للقيام بدراسات أخرى مماثلة في مناطق أخرى مما يساعد على الوصول الى تعميات دقيقة

عن النظام أو الظاهرة موضوع البحث[2].

وتتعدد أدوات البحث في المجتمع الانثروبولوجي حين يتوجه بالدراسة للمجتمع المحلي. فمنها ما يسميه « بولسلي » Polsly « بالانغماس الكلي » Total immersion للباحث أو فريق البحث لفترة طويلة من الزمن. فعندئذ يتعرف على منظورات السكان المحليين وعلى أهم قضاياهم وقراراتهم الرئيسية، كما يتشرب تاريخ وخلفية المجتمع المحلي وهو يرى جماعاته المتعددة وقادته في حياتهم اليومية. وهذه الطريقة مفتوحة أمام استخدام المقابلات الرسمية، والملاحظة بالمشاركة وفحص الوثائق والسجلات ومواد التعدادات وغيرها أثناء اقامة الباحث بالمجتمع.

وهناك أيضاً، بطبيعة الحال، دراسة الحالة على نحو ما أوضحناها في فقرة خاصة. ويثير هذا الاتجاه التركيزي مشكلات منهجية متعددة أهمها ما يتعلق بدرجة التمثيل ومدى القدرة على التعميم. على أنه يمكن رفد المعطيات الانثروبولوجية بالمواد التاريخية والاحصائية والاثنولوجية واستخدام سائر الأساليب السوسيولوجية المعروفة. كما يوجّه النقد الى البحث الانثروبولوجي من جهة استغراقه لزمن طويل وتكلفته المادية فضلاً عن حاجته لاعداد أكاديمي معين لا يتوفر لدى الكثير من الباحثين[3].

ب ـ دراسة الحالة Case Study

وتعني في البحث الاجتماعي منهجاً لدراسة موضوع ما بطريقة كلية شاملة من خلال فحص وامتحان مفصّل للمعلومات المتاحة لمثال واحد يعبّر عن فئة معينة من الناس أو الظواهر.

وقد تكون وحدة الدراسة أو الحالة فرداً أو أسرة أو مؤسسة أو جماعة، أو مجتمعاً محلياً بكامله مثل الدراسات المتعلقة بوصف أو تحليل الحياة أو العلاقات الاجتماعية في قرية من القرى.

وقد يفيد هذا المنهج في جمع معلومات غزيرة تؤدي الى تطوير فهم أعمق للظاهرة أو المجتمع المحلي المنوط بالدراسة.

وهذا المنهج إذا ما نظر اليه بوصفه منهجاً مستقلاً وليس مجرد تركيب تلفيقي لمجموعة من المناهج والأدوات، ليس معرَّضاً للكثير من النقد. على حين أن النقد يمكن أن يوجه الى أسلوب تحليل البيانات ومدى دقة وملاءمة النتائج المستخلصة من تلك البيانات. كما يمكن أن يوجه النقد الى التكاليف الباهظة التي يتطلبها سواء في المال والوقت. وربما أدى استخدام هذا المنهج الى الوقوع في نوع من النزعة الامبيريقية العارضة التي يتعذر معها عقد المقارنات أو القيام بتكرار الاجراءات.

ويوجه الاحصائيون الاجتماعيون النقد اليه لعجزه عن تزويدنا بنتائج سليمة منهجياً وذات طبيعة عامة.

غير أنه منهج صالح إذا ما اتخذ منحى ابتدائياً لكشف المتغيرات الهامة التي تصلح فيما بعد لصوغ الفروض التي يمكن اختبارها بالرجوع الى عدد أكبر من الأمثلة والحالات.

جـ ـ المسح الاجتماعي Social Surney

يُعَد المسح الإجتماعي أكثر مناهج التعرف على المجتمع المحلي انتشاراً. ويمكن اعتباره مرادفاً لمصطلح المنهج الوصفي. فهو دراسة للواقع الاجتماعي في قطاع محدد يمتد على مساحة مكانية معينة وفترة زمنية وهي الحاضر. ويهدف الى جمع بيانات حول مجتمع محلي أو حول المجتمع الكبير. ولا يقتصر المسح على استخدام أداة واحدة بل يتسع لاستخدام أدوات متعددة لجمع البيانات مثل الاستبار interview والاستبيان questionnaire وتحليل المضمون، والوثائق، والاحصاءات وغيرها. وذلك لتعدد أنواع المتغيرات التي يتصدى المسح لدراستها. ورغم وقوف المسح عند الفترة الحاضرة، إلا أنه يستخدم البيانات المتاحة في تفسير العلاقات بين المتغيرات في الفترات السابقة.

والمسح الاجتماعي ليس نمطاً واحداً. فهو يصنف بحسب المجال والمدى الى مسح عام، ومسح متخصص. والمسح العام هو الذي يتجه بالدراسة لمجتمعات محلية بكامل جوانبها بينما تجزىء المسح المتخصص جوانب معينة من النشاط الاجتماعي.

كما يصنف المسح بحسب حجم جمهور البحث Population or Universe الى مسح شامل، ومسح بالعيِّنة.

ويمكن أن تنصف أنواع المعلومات أو البيانات التي يشملها المسح الى:

1 ـ بيانات أو معلومات شخصية.

2 ـ بيانات أو معلومات بيئية.

3 ـ بيانات أو معلومات سلوكية.

4 ـ بيانات أو معلومات عن الآراء والاتجاهات.

بيد أن المسوح الاجتماعية لا توفر درجة كبيرة من الصدق Validity والثبات Reliability لبياناتها لغياب المحكات الخارجية التي يمكن مطابقة البيانات معها في الكثير من الحالات. كما أن المسوح لا تصلح لقياس تطور الظواهر الخاضعة للدراسة. وقد يؤدي بها وقوفها عند شريحة مكانية وزمانية محدودة الى أن تصبح دراسات سطحية تخلو من العمق والفهم المستنير للمجتمع المحلي.

د ـ التجريب

يتيسر للباحث في التجربة المنضبطة في العلوم الطبيعية أن يعالج بإرادته في حدود معينة، بعض السمات والخصائص في الموقف التجريبي الذي يواجهه، وهي التي غالباً ما تسمى بالمتغيرات أو العوامل، مفترضاً أنها تؤلف الشروط المناطة Relevant لوقوع الظواهر محل الدراسة. كما يمكن للباحث بالتنويع المتكرر لبعضها، مع تثبيت غيرها، أن يدرس آثار تلك المتغيرات على الظواهر، ويكشف علاقات الاعتماد القائمة بين الظاهرة والمتغيرات.

ولا تنطوي التجربة المنضبطة فحسب على تحولات موجهة في المتغيرات التي يمكن أن تحدد وتتميز عن سائر المتغيرات على نحو موثوق به، بل تتضمن أيضاً اعادة انتاج للآثار التي تفضي اليها تلك التحولات على الظاهرة محل البحث.

غير أن ذلك أمر متعذر في البحث الاجتماعي. فإدخال متغير معين الى موقف اجتماعي قد يؤدي الى تعديل لا يقبل عكس مساره في المتغيرات المناطة. فتكرار التغير لمعرفة ما اذا كانت الآثار المشاهدة ثابتة انما سيقع دوماً على متغيرات لم تعد في أوضاعها الأصلية عند كل محاولة من محاولات التكرار.

وما دمنا على غير يقين في عزونا للثوابت أو التغيرات المشاهدة في الآثار والنتائج الى الحالات الأصلية للمتغيرات أو الاختلافات في الملابسات الأخرى للتجربة؛ فمن المستحيل علينا أن نقرر بالوسائل التجريبية ما اذا كان تعديل أو تحويل معين في ظاهرة اجتماعية يمكن أن ننسبه، بثقة، الى نمط معين من التغير في عامل أو متغير بعينه.

وقد يتغلب الباحثون عل هذه الصعوبة في موضوعات الدراسة باستخدامهم لعيّنات جديدة في كل محاولة من محاولات التكرار، ولكن بشرط أن تكون العيّنات الجديدة متجانسة من جهة الجوانب المناطة مع العيِّنة الأصلية. ولكن يصعب ذلك في البحث الاجتماعي لأن العيّنات على فرض وجود قدر كافٍ منها، قد لا تكون متماثلة في الخواص المطلوبة. فالاطراد والانتظام في المجال الاجتماعي أقل ظهوراً منه في الظواهر الطبيعية. وذلك لأن درجة التركيب والتعقيد في الظواهر الاجتماعية أكبر منها في الظواهر الطبيعية مما يصعب معه أن نعزل جانباً واحداً من جوانب الموقف التجريبي عزلاً يمكننا من تتبع ذلك العامل أو المتغير وحده في تكرار وقوعه. فالباحث الاجتماعي ليس في وسعه أن يعيد الظاهرة التي يدرسها كلما أراد أن يخضعها للمشاهدة لأنها تجيء مرة واحدة ثم تمضي.

فالصعاب التي تواجه التجربة في البحث الاجتماعي لا تنشأ فحسب عن التعقيد الهائل للظواهر الاجتماعية، بل وأيضاً ـ في المحل الأول ـ لأن الأفعال الانسانية، وما تؤدي اليه من مشروعات اجتماعية، أفعال واعية وتصدر عن روية وتدبر. وبالتالي فهي عرضة للتعديل والتبديل على أساس من الفهم والتبصر. فالأفكار والآراء قوة محركة قادرة على تغيير الثقافات. وتكتنف التنبؤات العلمية في هذا المجال حدود وقيود لا منجاة منها حيث تدفع معرفة الانسان للمجرى المتنبأ به للحوادث الى تبديله، وبالتالي الى تكذيبه للتنبؤ الأصلي نفسه. والواقعة، أو العملية، أو الحادث، أو الموقف لا يحدث أي منها إلا في نطاق سياق أوسع تقوم فيه علاقة متبادلة بين السياق وبين أية حادثة ينطوي عليها السياق بحيث لا يمكن فهم السياق أو الحادث، أو تفسير كل منها في ذاتها، مما يسلم الى صعوبة التغلب على التعارض بين ما هو فردي فذ، وبين ما هو عام متكرر. وعلى خلاف قوانين الفيزياء والكيمياء، ليس لتعميمات البحث الاجتماعي سوى مدى شديد الضيق تحدده الظواهر الاجتماعية التي تحدث أثناء فترة تاريخية قصيرة، وفي نطاق أوضاع نظمية خاصة. فقانون «سنل» مثلاً، عن انكسار الضوء يحدد العلاقة بين ظواهر ثابتة في كل أرجاء الكون، بينما تتنوع الطريقة التي يتم بها معدل المواليد بتنوع المكانة الاجتماعية، في مجتمع

محلي في وقت معلوم ـ وهي بذلك تختلف بوجه عام عن الطريقة التي ترتبط بها تلك الأمور في مجتمع محلي آخر، أو حتى المجتمع نفسه في وقت آخر[4].

غير أن هذه المحاذير لا تحول دون استخدام التجريب في البحث الاجتماعي. فإذا ما تعذر على الباحث توافر الظروف التي تتوافر للباحث في العلوم الطبيعية، فإنه يلجأ الى طرق بديلة تحقق له قدراً معقولاً من الضبط التجريبي. فربما يلجأ الى ما يمكن تسميته بالتجريب الطبيعي حيث الحالات التي تتهيأ فيها الظروف التي تسمح بالملاحظة أو المقارنة أو القياس بصورة طبيعية، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات المحلية التي تختلف في بعض المتغيرات ومثل دراسة السلوك الانساني (أو الاجتماعي) أثناء الأزمات. أو قد يلجأ الى التجريب في نطاق مجتمعات محلية نموذجية أو مخططة، كمناطق الاصلاح الزراعي، ومواقع الاسكان الجديدة، ومناطق التهجير. فالباحث في كل الأحوال يستهدف التحقق من صحة الفروض التي تزعم وجود علاقة منتظمة بين متغير معين وبين ظاهرة معينة أو متغير آخر. وهو في هذا يوفر شروط ضبطه العلمي على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، تتكافآن في كافة المتغيرات المهمة عدا متغير واحد هو الذي يوجد في الجماعة التجريبية فقط، وهو المتغير الذي يفترض صلته المنظمة بالظاهرة أو المتغير الخاضع للدراسة. ويسمى المتغير الأول بالمتغير المستقل أو المتغير التجريبي.

وقد تستخدم في هذه التجارب مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابتان أو ثلاث. ويمكن أن يضاف إلى ذلك تجارب المقارنة أو المفاضلة بين متغيرين تجريبيين أو أكثر في وقت واحد اذا كان الهدف هو المفاضلة أو المقارنة بين أكثر من وسيلة لتحقيق هدف اجتماعي معين.

ولا بد في كل هذه الأنواع المتفاوتة من التجريب أن تكون على قدر كبيرة من الثقة في تكافؤ المجموعات قبل إدخال المتغير التجريبي حتى يكون في وسعنا في نهاية الأمر الاطمئنان إلى نسبة الفرق في نهاية التجربة بين المجموعات التجريبية من جهة، والضابطة من جهة أخرى، إلى المتغير التجريبي.

وثمة أسلوبان لتحقيق التناظر والتكافؤ: الأول هو الوسائل التجريبية على أساس اختيار أفراد متناظرين أو جماعات متناظرة بالفعل. والثاني هو الوسائل الاحصائية التي تحدث فيها هذا التناظر بطريقة صناعية. فالوسائل الاحصائية تساعدنا على التعديل في نتائج مجموعتين غير متكافئتين أصلاً بمقتضى ما يتوقعه من فروق عند نهاية التجربة لو أن هاتين المجموعتين كانتا متكافئتين. ومن أهم الوسائل الاحصائية تحليل التباين الاقتراني Convariance analysis فضلاً عن استخدام نفس المجموعة مرتين، والتماثل الفردي، وتماثل المجموعات في أهم المتغيرات على أساس تطابق التوزيعات التكرارية لهذه المتغيرات في المجموعات، والتوزيع العشوائي للأفراد على المجموعات.

وينطبق ما سبق على ما يسمى بالبحث الأساسي Basic Research الذي يعنى بالتعرف على الظاهرة واستخلاص التعميمات النظرية التي تتعلق به. ولكن الشروط السابقة لا تثبت على صورتها في كل المراحل عندما

نتصدى للبحث التطبيقي. فعندئذ قد تتحور القواعد والشروط لتتلائم مع الأهداف العملية المنوطة بالتجريب في ميدان مشروعات التنمية الاجتماعية.

والتجريب الاجتماعي هو الذي يهدف بوجه عام الى أحداث تغييرات مقصودة أو مخططة ويمتزج فيه البحث الأساسي والتطبيقي معاً. فهو لا يقنع فقط باثبات حقائق علمية معينة، بل قد تجريه جهات غير علمية لتحقيق أهداف تتصل بفلسفة التنمية وسياستها وخططها. ولكن أثناء اجراء التجريب، ومتابعته وتقويم خطواته تتكشف حقائق علمية عن السلوك الاجتماعي، وهي الحقائق التي يمكن أن تؤكد مسار التجريب وتدعمه، أو تحمل على تعديل مساره، أو العدول عنه. وهنا تلتئم أهداف البحث الأساسي والتطبيقي معاً أثناء التجريب الاجتماعي.

والتجريب الاجتماعي، بوجه عام، هو إحداث تغيير مجاله البرامج الموجهة والمشروعات المخططة باستعمال الوسائل التي استنبطتها العلوم الاجتماعية. على أن يكون إحداث التغيير إحداثاً صحياً لا يفرز أوجاعاً ضارة، ولا تصيبه النكسات، ويكون وظيفياً يمكن الانتفاع به. ويكون مستمراً يتسق عضوياً مع سائر جوانب النسق الثقافي القائم ويتكامل معه. وعلى شريطة أن يكون مبرر قيامه هو امكان تعميمه على مدى أوسع من الرقعة أو الفترة التي امتد عليها، ووقع فيها.

ويمكن أن نميز بين مستويين من التجريب الاجتماعي. أولهما هو التجريب الصريح المعلن، والثاني هو التجريب الضمني.

فأما التجريب الصريح فيتناول عادة جوانب ضئيلة من الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي وهي التي تسمى بالمشروعات التجريبية أو النموذجية في الاصلاح.

ويقصد منها التعرف على فائدة هذه المشروعات الاجتماعية وامكانية تطبيقها بحيث تلائم المجتمع المحلي الذي تجرى فيه، أو تؤكد صحة الفلسفة أو السياسة التي تضعها بعض الأجهزة والهيئات على تفاوت مستوياتها. والتجريب الصريح أمر لا بأس به إذ إنه يحصر في نطاق ضيق مشروعاً معيناً للتحقق من نفعه، أو اقتراحاً بعينه للتعرف على قيمته ومدى تأثيره.

ويعد نمط بحوث العمل الموجه Action Research صورة نقية للتجريب الصريح، وهو ما سنفرد له الحديث في الفقرة التالية.

أما التجريب الضمني فيشمل معظم مشروعات التنمية الاجتماعية، التي لا تستهدف الانتظار حتى تسفر النتائج عن صحة التجريب بقدر ما تستهدف أساساً غايات التنمية وهي رفع مستوى المعيشة، وتحسين أسلوب الحياة لأوسع قطاعات المجتمع.

والذي يدعونا الى تسمية مشروعات التنمية بالتجريب الضمني هو أن الهدف الأصلي من أي مشروع هو تعميمه، فهو يبدأ صغيراً ثم ينمو بالتدريج. وما بين المبادرة بتطبيق المشروع، وبين التوسع في تطبيقه تجري عمليات من التعديل والتحسين، أو التقويم، أو اجراء بحث عليه، أو كل ذلك في آن واحد. والتجريب

الاجتماعي شأنه شأن التجربة العلمية في اعتمادها على جانبين أساسيين هما: الجانب النظري العقلي، والجانب الوقائعي العملي. غير أن الجانب النظري العقلي في التجريب الاجتماعي لا يعتمد على مجموع المعرفة العلمية السابقة، بل يقوم أساساً على سياسة أو فلسفة القائمين على المشروع التي قد تتخذ صورة تخطيط يرسم برنامجاً، ويتسجد في نماذج محددة[٤].

ويمكن أن تصنف مشروعات التجريب الاجتماعي الى أنواع ثلاثة:

أولها: المشروعات النووية التي تدور حول هدف جزئي محدد يطبق على رقعة صغيرة ويراد به التعميم على سائر أنحاء المجتمع لتحقيق هذا الهدف الجزئي المحدد.

وثانيها: المشروعات الايكولوجية أو البيئوية التي تحدث تغييراً في نفس البيئة والموقع وعلى نفس السكان.

وثالثها: المشروعات الدينامية أو الحراكية التي تهدف الى صوغ حياة جديدة لمجموعات مختلفة من المواطنين ينقلون من بيئاتهم الأصلية الى حيث يؤلفون مجتمعات محلية جديدة في أماكن أخرى.

ويعد التقويم عنصراً هاماً من عناصر التجريب الاجتماعي. وهو عملية من عملياته يؤدي إلى إفادة الباحث من خبراته (أو معلوماته) ونقلها الى غيره. وهو، في نهاية الأمر، منهج موضوعي، يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية. ووسيلته الى تحقيق ذلك الهدف هو الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي مادياً وثقافياً. وقد يقوم بها باحثون من داخل المشروع أو من خارجه. ويتطلب اجراء بحوث سابقة على المشروع، ومساوقة له، ولاحقة عليه. وتكاد تتماثل بحوث التقويم مع البحوث التجريبية بأنواعها التي أسلفنا بيانها. غير أن الفارق بينهما هو أن المشروع نفسه يمكن أن يتخذ كمجموعة ضابطة وتجريبية في آن واحد ولكن في فترات مختلفة.

ففي البحث السابق هناك المسح القبلي الذي يسجل مختلف جوانب الموقف كما هو قبل البدء في تنفيذ المشروع.

وفي البحث المساوق للمشروع يأتي المسح الدوري الذي يهدف الى معرفة مدى تقدم المشروع وما يحيط تنفيذه من عقبات توطئة للتغلب عليها.

وفي البحث اللاحق يجري مسح بُعْدي يعيد فيه الباحث جمع نفس البيانات السابقة من نفس المجتمع المحلي، وبنفس الأسلوب، وباستخدام الأدوات التي سبق استخدامها في المسح القبلي، وذلك لتحديد نوع التغيير الذي حدث أثناء تنفيذ المشروع أو نتيجة له، ومعرفة مقدار ذلك التغيير. وموجز القول إن مناهج التقويم وأدواته هي بعينها مناهج العلم وأدواته.

وتبين مما تقدم أن التجريب يمكن أن يحسم، بدرجة أو بأخرى، في صحة بعض الفروض التي تتعلق بفهم المجتمع المحلي وتفسير ظواهره. فهو يتضمن آراء معينة مفترضة معرفة مسبقة بالمجتمع المحلي هي التي تجيز محاولة تغييره في اتجاه دون آخر. ولا بد أن تتضح الأمور أثناء التجريب، وهذا من شأنه أن يضيف معلومات جديدة،

أو يصحح أخرى قديمة.

هـ ـ بحوث العمل الموجّه Action Research

وهو البحث الذي توجهه الرغبة في تغيير موقف اجتماعي معين أو تحسينه وهو يتوجه بذلك لغايات عملية لا تقتصر على جمع المعلومات لبلوغ فهم أفضل، بل تمتد الى المعالجة العملية كذلك، ولكن على نطاق ضيق يصطنع الباحث عناصره لكي يجمع المعلومات عن مبلغ تأثيره وتفاعله مع أفراد بحثه.

وقد وضع الأساس النظري لهذا النوع من البحوث آدم كيرل Curle عام 1949 كما يقول « ميتشل ». ويوجه النقد الى هذا النوع على أساس أنه يضع كشف النتائج العلمية في المرتبة الثانية بعد النتائج العملية. بينما ينبغي عليه أن يظهر لنا، ويحدّد الشروط الدقيقة التي يمكن بمقتضاها التوصل الى نتائج ناجحة بحيث يمكن للآخرين أن يقوموا بتكرارها.

ويقول رولاند وارن Warren في كتابه « دراسة مجتمعك المحلي »: « إن كل بحث للمجتمع المحلي لا بد أن يكون جزءًا من برنامج عملي ».

وبحوث العمل الموجه ينبغي ألا تخلط بالعلم التطبيقي Applied Research لأنها تهدف الى اثارة أنشطة معينة عن طريق تطوير وتنمية معرفة معينة. وبعبارة أخرى، فإن الناس سيقومون بنشاط محدّد ليس لأنهم واقعون تحت اغراء تأثير مفروض عليهم من الخارج، بل، على أساس المعرفة، والفهم المفتوحين أمامهم، يرغبون في القيام بذلك النشاط بأنفسهم(6).

وتعد بحوث العمل الموجه محاولة في طريق حل مشكلة العلاقة بين النظرية والممارسة في مجال العمل في المجتمع المحلي.

4 ـ المناهج غير التقليدية:

أ ـ المنهج البنيوي الجديد

يتجلى هذا المنهج لدى كلود ليفي ستروس على نحو متكامل. وهو يختلف عن البنائية الوظيفية المعروفة في الفكر الأنجلو ـ ساكسوني.

والبنية Structure عنده لا تتصل بالواقع المحسوس، فليست هي مجموع العلاقات الاجتماعية، لأن الأخيرة هي المادة الخام التي علينا، بالعقل والاستنباط، أن نستخلص منها البنية المستترة اللاواعية. ولا يهم هنا الشعور الواعي لدى أعضاء المجتمع، ذلك الشعور الذي يفسر لهم العلاقات الاجتماعية، فهذا التفسير الواعي هو مجرد اجتهادات ثانوية على الباحث أن يتجاوزها إلى استخلاص البنية استخلاصاً واستنباطاً يسمح بتكوين نماذج models منطقية ورياضية لا يمكن ملاحظتها كظاهرة قائمة في المجتمع.

والبنية تتألف من نموذج من شأنه أن يحقق مطالب متعددة. أولها أن يعرض للسمات المميزة لنسق من الأنساق. وهو مكوَّن من عناصر متعددة لا يتعرض أحدها للتغيير دون أن تلحق التغيرات سائر العناصر؛ وثانيها: لا بد أن يكون لأي نموذج معيّن الامكانية لترتيب سلسلة من التحولات التي تنتج مجموعة من النماذج من الطراز نفسه؛ وثالثها: أن تمكن الخواص السابقة من التنبؤ بالكيفية التي سيستجيب بمقتضاها النموذج إذا ما خضع واحد أو أكثر من عناصره لتحورات أو تعديلات معينة؛ وآخرها: ينبغي للنموذج أن يركب على النحو الذي يجعل على الفور كل الوقائع الملاحظة مفهومة ومعقولة[7].

فالنموذج يفترض ضرورة معينة تقوم في تدخل العقل الانساني (أي الباحث هنا) الذي يقوم بالتجريد لكي يفهم. والتجريد يعني إهمال بعض جوانب الواقع، فهو تبسيط للواقع يهدف الى معرفته. والواقع المبسط هو الذي يحمل اسم النموذج الذي يعد أداة للمعرفة والبحث. وهو خطة منطقية يركبها الباحث بدءاً من الوقائع الملاحظة ويتولد عنها البنى.

والبنية اذن هي مبدأ الظاهرة الاجتماعية المستتر واللاشعوري والساكن الثابت[8].

ولقد طبق «ستروس» منهجه البنيوي على دراسة خصائص معينة للتنظيم الاجتماعي وخاصة في نطاق قواعد الزواج وأنساق القرابة. فقد بيّن أن المنظومة الكاملة لقواعد الزواج التي تزاول نفوذها في المجتمعات الانسانية، والمصنفة عادة تحت عناوين مختلفة - مثل حظر الزواج بالمحارم، والصور المفضلة للزواج وما يماثلها - بيّن ستروس انها يمكن أن تفسر بوصفها طرقاً عديدة لضمان تداول Circulation النساء داخل الجماعة الانسانية. وبهذا يستبدل بميكانيزم القرابة المتعينة سوسيولوجياً ميكانيزم قرابة العصب والدم المحتومة بيولوجياً.

وقد حلّ ستروس الكثير من المشكلات في مسألة القرابة والزواج على أساس معاملة قواعد القرابة والزواج كنوع من اللغة، أي منظومة من العمليات التي تسمح باقامة نمط من التواصل بين الأفراد والجماعات. واذا كانت «نساء الجماعة» اللائي يجرى عليهن التداول هي العامل الوسيط بين العشائر والعائلات مثلما تكون «ألفاظ الجماعة» التي يتداولها الأفراد، فهذا لا يغير قط من الجوهر الواحد للظاهرة في كلتي الحالتين[9].

ويرى ستروس أن الجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية لا تخضع دراستها للمناهج والمفهومات المماثلة لمناهج ومفهومات علم اللغة فحسب، بل أن طبيعتها العميقة هي نفسها طبيعة اللغة. فهناك إذن تماثل جوهري بين بنية اللغة وأنساق القرابة. ومن ثم فإن الطريق سيكون مفتوحاً، كما يعتقد ستروس، أمام تحليل بنيوي مقارن للأعراف والنظم، ونماذج السلوك المقبولة، وسيكون في وضع يسمح لنا بفهم أوجه الشبه الأساسية بين أشكال الحياة الاجتماعية التي تبدو مختلفة عند السطح.

وعلى أية حال فان الفكرة المنهجية لدى ستروس هي أن وراء العلاقات الواقعية تكمن بنية لا واعية لا يمكن بلوغها إلا بالتكوين الفرضي الاستنباطي للنماذج المجردة. وهي لا تعدو أن تكون أداة وسيطة أو منهجاً يفرضه الباحث على الواقع الذي يتجاوزه لكي يعود اليه أكثر معرفة وفهماً.

ب ـ المنهج السوسيومتري

تنظر السوسيومترية الى المقياس Metrum على أنه وسيلة فنية محددة جداً للحصول على فهم أفضل للعلاقات الكيفية بما هو اجتماعي Socius، تلك العلاقات التي تتميز « بتلقائيتها » ومقوماتها « الابداعية » وبصلتها باللحظة الراهنة Moment وتكاملها في تشكيلات عينية متفردة[10]. والمجتمع الذي تعنى به السوسيومترية عند « مورينو » Moreno ليس تجمعاً من الكيانات العضوية الفردية، بل هو المجتمع المؤلَّف من الأشخاص والعلاقات بين الأشخاص. وهي تحول موضوعات بحثها من مجرد موضوعات الى فاعلية مشاركين مقومين. وهي تعمل في نطاق الجماعات الفعلية أو المتوقعة وتطور اجراءاتها التي يمكن استخدامها في المواقف الفعلية. فهي تولي أهمية لديناميات الجماعة وسلوكها تكافىء ما توليه للقياس والتقويم. ويقول مورينو إن منحاه المنهجي هو نفسه منحى التجربة المباشرة، و« هو الانسان في العمل أو الفعل، الانسان مقذوفاً به الى العمل، فاللحظة ليست جزءاً من التاريخ، بل التاريخ منظوراً اليه كجزء من اللحظة ». فهو يدرس الأشخاص حالما يدخلون تلقائياً في علاقات تؤدي بهم الى تكوين جماعات. فتدرس ردود الأفعال التلقائية هذه في مرحلتها الأصلية عند تكوين الجماعة، والاتجاهات المنظمة في سياق هذا التنظيم.

والسوسيومترية، كما يقول مؤسسها، محور ذو قطبين، يتجه أحد ذراعية نحو كشف أعمق لمستويات بنية المجتمع، على حين يتجه الآخر الى احداث تغيير للمجتمع مؤسس على الوقائع الدينامية التي تكتشف في بنيته[11].

ويرى مورينو أن هناك شكلين من الاجراء التجريبي، الأول هو ما يجري في المعمل. فيعاد بناء محكات الحياة واحتمالاتها في موقف مفتعل نسبياً. فيوفق بين الأفراد المشاركين والموقف التجريبي معاً بأقصى درجة ممكنة. أما النمط الآخر فشديد التباين بحيث يكون الاجراء التجريبي مدبَّراً بالقدر الذي يمكنه أن يصبح هو نمط الحياة نفسها الذي ينخرط فيه الأفراد، فيتلاشى المعمل، ويصاغ الاجراء ليعاد صوغه على نحو دائب عبر تقويم نقدي بما يقربه أكثر فأكثر من التوحد مع أوضاع الحياة نفسها.

ويفرق مورينو بين السوسيومترية البحثية Research Sociometry والسوسيومترية الاجرائية Operational فأما الأولى فهي التي يستخلص فيها الباحث من أفراد بحثه الاستجابات اللفظية وغير اللفظية بصدد علاقاتهم مع غيرهم، أو التي يمكن فيها أن يستخدم أدوات الملاحظة في دراسته لأفراد بحثه.

أما الثانية، فهي التي يتم فيها استثارة استجابات الأفراد ورغباتهم وتنشيطيها، وحملها على العمل. فأفراد البحث تعلم مقدماً معنى الاجراء وتوافق عليه ويمكنها أن تجعل منه خطة عملها، وتتوحد معه، ويكون الأفراد على وعي كامل بأنهم يعملون لحسابهم[12]. ويصف « مورينو » السوسيومترية البحثية بأنها السوسيومترية « الباردة » تمييزاً لها عن الإجرائية، طالما كان البحث محايداً بالنسبة للأفراد.

والسمة الأساسية للسوسيومترية الاجرائية هي محاولتها ابتعاث حماس الأفراد واهتمامهم بالوضع التجريبي حتى يغدو هو ونمط الحياة لديهم شيئاً واحداً.

وبموجب الاجراء المسمى بالاختبار السوسيومتري Sociemetric test يطلب من الأفـراد تحديـد اختيـاراتهم لرفاقهم في مختلف المواقف كاللعب أو العمل أو الدراسة. وقد يحدد عدد مرات الاختيار أو الإعراض، أو تترك دون تحديد وفقاً لنطاق البحث ومجاله، على شرط أن يعد الأفراد فاعلين ايجابيين. كما ينبغي على الباحث السوسيومتري أن يحفز الأفراد الخاضعين للدراسة ويثيرهم حملاً لهم على المشاركة بتقديم اختياراتهمواستبعاداتهم لبعضهم البعض. فاذا ما تم ذلك، تيسر حفز كل مجال من مجالات العلاقات الانسانية. وتعرض المعطيات في رسوم بيانية أهمها السوسيوجرام وهو خريطة للجماعة تستخدم رموزاً ملائمة تشير الى الاختيارات الايجابية والسلبية لأعضاء الجماعة. وبهذا يتيح السوسيوجرام تجميع « الذرات الاجتماعية » بوصفها المجموع الكلي للعلاقات التي يرتبط بها كل فرد كثيرة كانت أو قليلة. والذرات الاجتماعية أجزاء من « الشبكة النفسية الاجتماعية ». وتكشف هذه الرسوم البيانية عن عدد محدود من التشكيلات التي تتخذ عادة طابعاً معيناً، فهناك الفرد المنعزل، وهناك النجم، والى جانب هذه التشكيلات المميزة للجماعات الصغيرة تقوم أبنية اجتماعية أوسع مدى مثل المجتمع المحلي الذي يتألف من مجموعة من الشبكات النفسية الاجتماعية.

وتعد السوسيومترية المنهج الوحيد الذي يسمح لموضوعات الدراسة (أي الأفراد) بأن تشارك تماماً في التجربة بوصفها أشخاص فاعلين يشاركون ايجابياً في هدف مشترك بحيث يكونون: « فاعلين ـ مشاركين ـ ملاحظين » وحيث يشرع نسق ثقافي في العمل شيئاً فشيئاً، ويصوّر ويوصف أثناء العمل. فالباحث الاجتماعي الذي يسعى الى فهم الوعي الانساني وعلاقاته من الداخل لا يمكنه أن يعتمد على مفهومات مثل « مجموعة أمن الكائنات العضوية الحية » أو « الكائن العضوي ـ البيئة » بل عليه أن يعتمد تماماً على مفهومات مثل « جماعة الفاعلين » أو « الفاعلين ـ في ـ موقف » فجماعة الفاعلين تختلف عن مجموعة الكائنات البشرية لأنها « نحن » أي جماعة من الخالقين المبدعين، وليست « هم ».

جـ ـ الاثنوميثودولوجيا Ethnomethodology

لتقريب هذا الموقف المنهجي الجديد الى الأذهان، وربطه بالمجتمع المحلي يمكن أن نعرض لموقف جورج فوستر Foster الطريف من فهمه للمجتمع المحلي للقرية. وهو موقف لم يكن حافزاً على نشأة الاثنوميثودولوجيا ولكنه مفيد في تحديد مكانتها بين سائر المناهج.

فقد رأى فوستر أن الكثير من الدراسات القروية الاثنولوجية قد أيدت ما لاحظه شخصياً في القرية المكسيكية التي درسها لأن طبيعة العلاقات الشخصية واتجاهات الناس بعضهم ازاء الآخر لا تتصف بتلك الصورة الرومانسية التي رسمها « ردفيلد » عند دراسته لقرية مكسيكيـة أخرى. فهي تتصف بالشك المتبادل والحسد والحقد الشديد وغيبة التعاون. ويفسر « فوستر » ذلك بأن الاقتصاد المحلي للقرية بما يتضمنه من مصادر الثروة انما يشبه الكعكة أو الفطيرة. ولأن هذا الاقتصاد محدود وليس في سبيله الى النمو، فإن من يأخذ نصيباً كبيراً من الفطيرة فانه يفعل ذلك على حساب الآخرين. وبذلك يقوم الشك والحقد لدى القرويين بوظيفة حمايتهم ضد

ما تخلفه هذه الحسرة.

وقد أثارت وجهة نظر « فوستر » لاتجاهات القرويين الكثير من المناقشة واجراء البحوث الميدانية لدراسة قيم واتجاهات القرويين في جهات متعددة بهدف اختبار تلك الفروض. ولقد أبرزت تلك البحوث العديد من جوانب النقص والقصور وخاصة تلك المآخذ المنهجية التي تتعلق بنسبية تفسير الاتجاهات. فالعداء أو الخصام تختلف مفهوماته بين الدارسين الذين ينتمون الى ثقافة مغايرة. ولهذا اقترح « لوبرياتو » Lopreato أن تكون الطريقة التي يرى القروي بها نفسه أو يصورها هي أكثر الأدوات المنهجية تمثيلاً وموضوعية، وبذلك يتيسر للباحثين تجنب الأخطاء الناشئة عن التحليل المتحيز.

ولقد رأينا أن « البنيوية » ترفض هذا الاتجاه لأن آراء القرويين عن أنفسهم لا تمثل البنية العميقة اللاواعية التي تشكل سلوكهم، وعلى الباحث أن يفترض نموذجاً يمكن بموجبه تركيب الوقائع من جديد وتفسيرها على نحو استنباطي محكم.

غير أن الاثنوميثودولوجيا على النقيض من البنيوية ترفض تلك الوسائط المنهجية التي يصطنعها العلماء وتعمد الى تحليل الحس المشترك أو الفهم الشائع Common sense فهو الأساس في نظرها لكل نشاط اجتماعي كما أنه مصدر اللافتات والتسميات والمصطلحات التي تلصق بعناصر السلوك الاجتماعي سواء لدى البشر العاديين في حياتهم اليومية، أو لدى العلماء الاجتماعيين أيضاً.

وهي كما يقول « جارفينكل » Garfinkel دراسة الأنشطة اليومية والمعرفة المتعلقة بالفهم المشترك، والاستدلالات المنتظمة العملية التي يمارسها الناس بالفعل فهي دراسة لمعرفة أعضاء المجتمع عن الشؤون اليومية المعتادة ومشروعات أعمالهم المنظمة حيث تعامل تلك المعرفة كجزء من الوضع أو الترتيب Setting نفسه الذي يجعله قابلاً للترتيب والانتظام. ويقترح « جارفينكل » أن تسمى الأثنوميثودولوجيا « علم العمل الجديد » «Neopraxiology»[13].

ويمكن أن يترجم المصطلح على نحو متساهل « بالمنهجية الشائعة » أو الشعبية نظراً لأن المصطلح كان احتذاء لمصطلحات سابقة، كما يقول صاحبه، مثل الطب الشعبي Ethnomedicine وعلم النبات أو الأعشاب الشعبي Ethnobotany.

والاثنوميثودولوجيا ليست منهجاً جديداً، بقدر ما هي وصف للمنهج الذي يستخدمه الناس في حياتهم اليومية، فالمنهج هنا هو مادة البحث نفسها وليس جهازاً علمياً جديداً يحاول الاثنوميثودولوجيون ادخاله الى علم المناهج.

وهي تشغل أساساً بتحليل التوقعات الروتينية والمتخذة على محل التسليم التي يقبلها أعضاء أي نظام اجتماعي. وما يهمها هو النفاذ الى المنظورات اليومية المعتادة ومنحها التفسيرات السوسيولوجية. ومن ثم تفي بالعلاقة بين المعاني اليومية والمعتادة والمتخذة على محل التسليم وبين تنظيم تلك المعاني في نماذج Patterns روتينية للتفاعل بين

أعضاء المجتمع [14]. فالهدف، إذن، هو التغلغل والنفاذ الى المواقف المعتادة اليومية للتفاعل لكشف القواعد والطقوس التي يسلم بها الأعضاء المشاركون فيها.

وهنا يفقد العلماء الاجتماعيون مكانتهم المتميزة لأن انتاجهم النظري والمنهجي في نظر الاثنوميثودولوجيا تقف على نفس المستوى الذي تقف فيه نتاجات الحياة اليومية المعتادة.

ويقول «سيكوريل» أحد أعلام الاثنوميثودولوجيا: ان «شرك» «المستبر - المجيب» أو «الباحث - المبحوث» يتضمن افتراضاً هو: ان كل منهما يستخدم أساليب لغوية وحركات وايماءات لها دلالتها الاجتماعية وهي كلها تنقل تنوعاً من المعاني وبعض المعلومات عن الشخصية الاجتماعية لكل منهما، وخلفيتها الاجتماعية وآرائها السياسية وغيرها. وهذا النقل أو التواصل قد يسهل أو يعرقل الاستبار (interview) نفسه كنوع مريح من التبادل الاجتماعي الذي يدبر أمر نفسه من حيث المدة الزمنية وغيرها، وفيه يسعى كل منهما بشكل مضمر الى المساومة حول ما يمكن تحمله من الآخر، وكيف يسعى كل منهما الى نقل صورة عن نفسه أو إخفائها، والاهتمام النسبي لكل منهما بالآخر كأشخاص، الى غير ذلك من الأمور. ولذلك يقترح «سيكوريل» اقتراب علماء الاجتماع من معاجم المعنى التي يستخدمها مبحوثوهم. فمن غير المعقول أن تتناغم لغة عالِم الاجتماع مع لغة المبحوث، بأية درجة معقولة. ومن ثم فان المعطيات التي تجمعت عن طريق الاستبارات والاستبيانات يراها الاثنوميثودولوجيون نتاجاً متعاوناً قد خلقه الباحث والمبحوث معاً. ولكي يحمل هذا النتاج معني أو دلالة فلا بد من معرفة المعانى الروتينية التي يعتنقها المبحوث فعلاً، وهذه هي مهمة البحث الاثنوميثودولوجي [15]. ومن الاسهامات الخاصة بهذا النوع من البحث إقامة منظور يتطلب اهتماماً مجدداً بديناميات التفاعل وجهاً لوجه. ويترتب على هذا أن أسس أي نظام اجتماعي ينبغي علينا ان نعثر عليها فيما تجليه الذوات الفاعلة الى المواقف العينية ويصبح النظام الاجتماعي مشروعاً أو عملاً تفاعلياً، وعلى الباحث أن يدرس منهج المبحوثين أنفسهم عندما يقومون بهذه الأعمال وعندما يضعون عليها تسميات ورموزاً معينة دون أن يفترضها الباحث بطريقة مسبقة.

وعلى أية حال فإن هذا المنحى الجديد في المناهج الاجتماعية يمكن أن يفيد كخطوة أولى للبحث متى حدد وأوضح لنا مواقع اقدامنا ولكن ينبغي أن نتجاوزه الى حيث نمضي الى أبعد من مواقع أقدامنا لبلوغ تعميمات تصلح لوصف وتفسير الظواهر المتعلقة بالمجتمع المحلي. فهي طريقة جريئة وجديدة الى حد ما لجمع البيانات، ولكن ليس للتنظير البعيد المدى.

خاتمة:

تلك كانت وقفات خاطفة عند أبرز مناهج التعرف على المجتمع المحلي ولم تكن استعراضاً يغري الباحث بالتقاط ما يصادف هوى في نفسه. ولا بد من نظرية أو موقف نظري يتأيد لديه أو يسعى الى تأييده لكي يختار

المنهج الذي تفرضه رؤيته النظرية. كما أن الهدف العملي، وهو هنا تنمية المجتمع المحلي، لا يقل أهمية عن الموقف النظري، فهذا الهدف يؤثر أيضاً على اختيار الباحث لمنهج دون آخر. ومهما يكن من أمر، فان دراسة المجتمع المحلي في حاجة الى نوع من التآزر بين مناهج عدة تتكامل معاً في التعرف على الجوانب المتعددة للمجتمع المحلي.

الحواشي

(1) R.König, **The Community,** Eng.translation by E.Fitzgerald, London, Routledge and Kegan Paul, pp. 3-4.

(2) د. أحمد أبو زيد، الثأر، **دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصيد**، القاهرة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية، دار المعارف، ص ص 11 ,12 ,21 ,22.

(3) د. حسين فهيم، بعض الاتجاهات الانثروبولوجية، من الدراسات القروية، في **الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي**، المركز، 1971، ص ص 66 - 72.

(4) د. صلاح قنصوه، الموضوعية، في **العلوم الإنسانية**، القاهرة، دار نشر الثقافة، 1980، ص ص 44 - 48.

(5) د. صلاح قنصوه، «أهمية التجريب للمشروعات الميدانية الرائدة في تطوير برامج التنمية الاجتماعية». في **حقيبة الدراسات الاجتماعية**، القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة التنمية الاجتماعية، 1978، ص ص 72 - 73.

(6) R.König, **op.cit,** pp. 169 – 170.

(7) C.Levi – Strauss, **Structural Antropology,** Penguin University Books, 1972, pp. 279 - 280.

(8) د. عبد الوهاب جعفر، **البنيوية في الأنثروبولوجيا وموقف سارتر منها**، الاسكندرية، دار المعارف، ص 44.

(9) C. Levi-Strauss, **Les Structures élémentaires de la parenté,** Paris, 1949, passim.

(10) G.Gurvitch, **Sociometry in France and the United States,** in **Reader in Sociometry** edited by J. Moreno, p. IX.

(11) T. Nehnavajsa, "Sociometry, Decades of Growth" in Moreno (ed.), op. cit., pp. 707 - 708.

(12) **Moreno, op.cit., pp. 20-21**

(13) H. Garfinkel, "The Origins of the term of Ethnomethodology" in **Ethnomethodology,** edited by R. Turner, Penguin Modern Sociology, 1975, p. 18.

(14) N.Denzin, "Symbolic Interactionism and Ethnomethodology" in J. Douglas, **Understanding Everyday Life,** Aldine Press, 1970, p. 260

(15) Ibid., p. 274.